

بعد ذلك إلى الرأي في هذا الموضوع .

لقد قامت هذه الطريقة على أسس اجتهادية أهمها :

\* إن حركات الإعراب في الكلام العربي ليست أثرا لعامل من العوامل بل هي دوال على معانٍ في تأليف الجمل وربط الكلام .  
ويتلخص هذا في أمور ثلاثة هي :

- الضمة علم على الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يتَّحَتَّ عنها ويستند إليها .

- الكسرة علم على الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها .

- أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دلالة لها على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب .

والى هنا قد يبدو الأمر سهلا وهينا ومقبولا أيضا ، ولكن صاحب الرأي حين أراد تطبيق فكرته على مسائل النحو العربي كلها ، اضطر إلى جهد عقلي كبير يحتاج لجهد مماثل في الفهم والتطبيق .

فقد أراد أن يجمع تحت اسم (المسند إليه) كل شيء أُسند إليه مثل المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم «إن» والمنادى وغيرها ، واضطر تبعا لذلك أن يتلمس تلك وسائل تعسف فيها أحيانا - وبخاصة لما ليس شكله انضم في اللغة - وبحث غريبة على الطريقة التقليدية المألوفة ، ومن أمثلة ذلك (اسم إن) والمنادى وغيرهما في كلام طويل ليس هنا مجال ذكره - وكذلك فعل في اصطلاحه (المسند) الذي جمع حوله الفعل والصفة والخبر ، واضطره اطراد قاعدته من افتراضه ان (المسند) يجب أن يكون بطريقة واحدة إلى تلمس وسائل اعتبرت أيضا غريبة ، وذلك كإهمال الضمير المستتر ، وجعل الضمائر في الفعل إذا تأخر عن الفاعل علامات فقط للنوع والعدد ، وليست أسماء كما درج على ذلك النحو التقليدي .

وفي اعتبار الكسرة علامة للإضافة ، غير أيضا مصطلحات مألوفة ، كتسمية